

الدرك الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الوطنية والإقليمية

بن زاغونزيمية : أستاذة محاضرة قسم أ

كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1

مقدمة :

الدرك الوطني جزء لا يتجزأ من الجيش الوطني الشعبي وقوة عمومية مكلفة بتطبيق القوانين والأنظمة ، أنشأت للسهر على الأمن العمومي وحفظ النظام العام وتنفيذ قوانين وأنظمة الجمهورية، وعبر كامل التراب الوطني تتواجد وحدات وتشكيلات الدرك الوطني لضمان حماية الأشخاص والممتلكات ، وفي إطار ممارسة الشرطة الإدارية يضمن الدرك الوطني مراقبة شبكة الطرقات التي تفوق مائة ألف كلم والمستعملة من طرف ثلاثة ملايين مركبة ، كما تقوم بإجراءات وقائية وردعية ضد مستعملي الطرقات الذين لا يحترمون قواعد المرور ، كما أن صفتها ضابط وعون الشرطة القضائية اللتان يتمتع بهما أفراد الدرك الوطني فتجعلهم تحت إدارة وكيل الجمهورية وإشراف النائب العام ومراقبة غرفة الاتهام ، أما من حيث إنتمائهم للجيش الوطني الشعبي يشاركون في الدفاع العملياتي للإقليم ويمارسون مهمة الشرطة العسكرية لصالح السلطات القضائية العسكرية.

وإذا كان الدركي يوصف عموما بجندي القانون فهذا راجع إلى التكوين العسكري الذي يتلقاه ، كما أنه يعتبر عون للعدالة وعسكري في نفس الوقت 1 .

كما أن هذه المؤسسة تقوم بواجبها في إطار تكاملي مع باقي المصالح الأمنية المكلفة بنفس المهام . كما أنه في إطار مكافحة الإجرام شارك أفراد الدرك الوطني بفعالية وبكل طاقاتهم خلال السنوات الأخيرة في عمليات مكافحة الإرهاب .

وبما أن الأمن يوجد في صلب العلاقات التي تربط الدرك الوطني بالمواطن فيتحتّم رفع التحديات المتمثلة في تفاقم الإجرام خاصة وأن هذه الظاهرة بمختلف صورها وأنواعها ضاعفت من قوة الشبكات المهيكلّة التي ترتبط بالإجرام المنظم والمتحكّمة في مبالغ ضخمة ذات المصادر غير الشرعية .

كما أنه لا بد من ترقية التعاون مع مصالح الدرك الإفريقية والغربية ، إذن يعتبر جهاز الدرك الوطني مصلحة عمومية كبرى تهتم بانشغالات و المتطلبات الشرعية للمواطن في مجال الأمن ، كما أظهرت هذه المؤسسة قدرا كبيرا من الاحترافية في تعاملها مع الأحداث والتطورات والقضايا التي يعرفها المجتمع .

وعليه هنا تبرز الحاجة إلى ضرورة التعريف بهذه المؤسسة وتبيان أصولها التاريخية ودورها وصلاحياتها وتنظيمها خاصة بالنظر إلى استفحال الجريمة المنظمة وإضطراب حوادث السير وغيرها التي تتطلب إستراتيجية واضحة و إمكانيات مادية متطورة وتقنيات للبحث والتحري فعالة وهذا ما يملكه جهاز الدرك الوطني الجزائري .

وعليه الإشكالية التي يمكن طرحها تتمثل فيما يلي :

ما هو دور الدرك الوطني في الدفاع عن الدولة و المحافظة على الأمن و النظام العموميين ؟ وماهي التحديات التي يستلزم عليه رفعها ؟
المبحث الأول : مؤسسة الدرك الوطني وإلتزاماتها السيادية .

إن كلمة الدرك لغة تعني أقصى قعر الشيء واللاحق بالشيء وإدراك الحاجة ومن هنا استمد الدرك تسميته باعتباره قوة عسكرية يعهد إليها إستدراك ما يتطلبه الأمن العام ، وهذا ما أكسب المنتسب إليه لقبه المهني « الدركي » .

أما مولد الدرك الجزائري ليس كما يعتقد البعض بأنه جاء مع بداية الاستقلال ، بل كانت نشأته قبل ذلك بسنوات إذ تكون في خضم معركة التحرير ، فقد برزت اللجنة الأولى لمؤسسة الدرك الوطني في عام 1959 حيث تغيرت تسمية المسبلون وأصبح يعرفون برجال الدرك ، وقد جاء في مقدمة المقرر رقم 528-59 الصادر في فبراير 1959 عن مجلس الولاية السادسة ما يلي :

- رجال الدرك يعتمد عليهم الجيش بصفقتهم عضومنه .

- رجال الدرك عليهم أن يثقوا بأنفسهم ويعتقدون على أنهم رجال الحاضر والمستقبل وأنهم أبناء جمهوريتهم وجيشهم .

- رجال الدرك عليهم أن يجدوا في تربية أنفسهم على الروح الوطنية و يعتنقوا المبادئ العسكرية و يتلبسوا بالحلل الثورية بكل إخلاص و طاعة روحية لدستور جمهوريتهم وتنفيذهم لأوامر جيشهم بكل تضحية وإقدام .

إن ديباجة هذه الوثيقة تعد بحق أساس ميثاق عمل رجال الدرك فمنها يستمدون روح عملهم وإخلاصهم وتفانيهم في أداء الواجب في الماضي والحاضر والمستقبل وبذلك يكونون خير خلف لخير سلف.²

وعليه سنتناول مفهوم الدرك الوطني ومصالحه المختلفة في المطلب الأول ودوره في الدفاع عن الوطن والمحافظة على النظام والأمن العموميين في المطلب الثاني .

المطلب الأول : مفهوم الدرك الوطني ومصالحه المختلفة .

إن الدرك الوطني مؤسسة أمنية ذات طابع عسكري ، و جزء لا يتجزأ من الجيش تم إنشائه عام 1962³ ، وهو بمثابة جهاز أمني وقوة عمومية للسر على النظام والأمن العموميين وتنفيذ القوانين والأنظمة ، فالقوة العمومية تعتبر أداة وضعها المشرع في يد السلطات العمومية لتحقيق الأمن داخل المجتمع ، وهي تتدخل في الميدان طبقا لتسخيرات قانونية مستوفاة لكل الشروط مسلمة من طرف السلطات الإدارية المؤهلة لذلك ، ومع تطور الاحتجاجات والتجمهر في الشوارع ، و انتهاج العنف للتعبير والضغط على السلطات العمومية كان لزاما على وحدات الدرك الوطني أن تتأقلم مع هذه الظروف الجديدة وأن تنتهج طرق وأساليب عمل أكثر مرونة ومردودية في الميدان .

فيضطلع جهاز الدرك الوطني بتنفيذ مهامه في إطار القوانين والأنظمة العسكرية السارية المفعول وكلك طبقا لقانون الإجراءات الجزائية وأحكام المرسوم رقم 19 - 88 المتضمن مهام الدرك الوطني والمعدل عام 2009 .

فهو موجه خصيصا لحراسة الأرياف والطرق والمواصلات ، ولكون الدرك الوطني جزء لا يتجزأ من الجيش الشعبي الوطني ، فقد وجد أساسا لمساعدة هذا الأخير من أجل حماية الدولة الجزائرية وشعبها من أي اعتداء خارجي قد يقع عليها للمحافظة على كيائها واستقلالها وسيادتها على أراضيها ، وفي وقت السلم فإن الدرك الوطني يضطلع لمهام أخرى ألا وهي حماية الأمن الداخلي وإقرار النظام العام ، ومساعدة أجهزة الدولة الرسمية ، ومؤسساتها من أجل القيام بواجباتها .

إن مصالح الدرك الوطني بمختلف تشكيلاتها من فرق إقليمية ، أمن الطرقات ، فصائل الأبحاث ، وحدات حراس الحدود وغيرها تبدل كل ما في وسعها من جهد للقضاء على كل مظاهر الإجرام .

فيتضمن الدرك الوطني طبقا للمادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 09 - 143 المتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه⁴ قيادة الدرك الوطني ، الوحدات الإقليمية الوحدات المشكلة ، الوحدات المتخصصة ، وحدات الإسناد ، هياكل التكوين ، المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام ، المصالح والمراكز العلمية والتقنية ، المصلحة المركزية للتحريات الجنائية ، المفطرة الخاصة للتدخل .

فلدينا مثلا في الوحدات المتخصصة في مؤسسة الدرك الوطني ما يلي :

- حراس الحدود .
- حفظ النظام ووحدات التدخل .
- المفطرة الخاصة للتدخل .
- فصائل الأمن والتدخل .
- خلية حماية البيئة .
- خلية حماية التراث الثقافي .
- فرق حماية الأحداث .

- التشكيلات الجوية .

حراس الحدود :

تم إنشاء هيئة حراس الحدود بموجب مرسوم رئاسي عام 1977⁵ ، وتم إلحاقها بقيادة الدرك الوطني عام 1991 وفي عام 2009 تم تغيير التسمية من هيئة حراس الحدود إلى قيادة وحدات حراس الحدود بقيادة الدرك الوطني⁶ . وتوضع قيادة وحدات حراس الحدود تحت سلطة قيادة الدرك الوطني وتكلف بحراسة الحدود البرية للبلاد وحمايتها وتمارس بهذه الصفة مهام الدفاع وشرطة الحدود ، كما أنه في مجال الدفاع تتمثل مهامها في الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية ، مراقبة أي دخول من شأنه المساس بأمن وسلامة الإقليم ، جمع المعلومات مهما كانت طبيعتها وتبليغها للسلطة العسكرية ، منع والقضاء على أية حركة تهدف إلى المساس بأمن الحدود ، الحفاظ على الميدان التي تجسد رسم الحدود . كما أنها تكلف في مجال الشرطة بمراقبة الأشخاص والممتلكات التي تمر بالمنطقة الحدودية ، الوقاية وقمع الهجرة غير الشرعية ، نشاطات عصابات التهريب ، المتاجرة بالمخدرات فتقوم بالاستجابات والإجراءات التحفظية وحجز الأشخاص و المواد وتسليمهم إلى المصالح المؤهلة وفقا للتشريع الجاري العمل به وكذلك المشاركة في مكافحة الإرهاب و التخريب ، الحماية والدفاع عن المناطق الإستراتيجية ، حماية البيئة و الآثار التاريخية ، حماية الأجانب العاملين بالشركات الاقتصادية المتواجدة بالمناطق الحدودية ، مساعدة المواطنين والإسعاف .

حفظ النظام ووحدات التدخل :

حفظ النظام جزء من الشرطة الإدارية ، مهمته الرئيسية الوقاية من الاضطرابات والحفاظ على الأمن العمومي في إطار قانوني ، وتعتمد مهمة حفظ النظام في تنفيذها على ثلاث مبادئ رئيسية التي تكون الأساس الشرعي لتدخل القوات العمومية .

المبدأ الأول : تقع مهمة تحضير واتخاذ جميع الإجراءات الملزمة لتنفيذ مهمة حفظ النظام على عاتق السلطات المدنية .

- المبدأ الثاني : لا يمكن لقوات حفظ النظام التدخل إلا بعد تلقي تسخيرات من السلطات المدنية .

- المبدأ الثالث : تنفيذ التسخيرات الصادرة عن السلطات المدنية هي مهمة القوات العسكرية التي تبقى مسؤولة عن تحديد الوسائل المستعملة في تدخلاتها .

وتمثل وحدات التدخل في مجموعات للتدخل وسرايا مستقلة مقسمة على كامل التراب الوطني تمنح للدرك الوطني أكثر قدرة عملية وتمثل مهامها أساسا في الدفاع عن الإقليم ، في حفظ وإعادة النظام ، في دعم وحدات السلاح ، في عمليات الانقاذ في حالة الكوارث الطبيعية .

المفرزة الخاصة للتدخل :

تعتبر المفرزة الخاصة للتدخل وحدة مختصة في سلاح الدرك الوطني ، أنشأت عام 1989 بموجب مرسوم رئاسي ، تتمثل مهامها في مكافحة الإجرام بكل أشكاله ، كما تسند لها مهمة التدخل العاجل و الدقيق أثناء العمليات الحساسة عبر أنحاء الوطن بأمر من قائد الدرك الوطني باعتبارها وحدة عملياتية مختصة ، فتقوم بمكافحة الإرهاب مكافحة الأعمال الإجرامية ، شل حركة العناصر الخطيرة ، تقديم الإسعاف والنجدة في الحالات التي تعجز فيها الجهات المختصة .

فصائل الأمن والتدخل :

قررت قيادة الدرك الوطني إنشاء فصائل الأمن والتدخل بهدف تدعيم تشكيل مكافحة الأمن والعنف ، وتشكل هذه الوحدات من ضباط الصف ودركيين أعوان يقودها ضابط مرؤوس ، ولهذه الفصائل مهام عديدة منها القيام بدوريات مراقبة في مناطق الأمن خاصة في ضواحي مناطق التجمعات الكبرى أين يتجلى بوضوح جنوح الأمن العمومي وأعمال قطع الطريق واللصوصية ، مراقبة وتفتيش السيارات المشبوهة ، الاستجواب والتعرف على الأشخاص المشبوهين وغيرها أي اتخاذ الإجراءات الأمنية المناسبة .

خلية حماية البيئة :

تشكل شرطة البيئة احد المهام التقليدية للدرك الوطني ، لذا قررت القيادة وضع جهازا يسهر على حماية مختلف الثروات الوطنية ، هذا الجهاز يتكون من قسم البيئة على مستوى المعهد الوطني للأدلة الجنائية والإجرام وخلايا لحماية البيئة .

فقسم البيئة بالمعهد الوطني للأدلة الجنائية والإجرام تتمثل مهامه أساسا في البحث عن كل أنواع التلوث سواء تلوث المياه العذبة ، التربة أو الهواء ، وكذلك إجراء التحاليل الفيزيائية والكيميائية للمحاصيل الموجودة في البيئة ، والمشاركة في مختلف التحقيقات ، توجيه ومتابعة نشاط خلايا حماية البيئة ، أما ما يتعلق بالخلايا لحماية البيئة فهي متواجدة على مستوى المجموعات الإقليمية وتقوم بمعاينة المخالفات والجنگ المتعلقة بالبيئة ، تحسيس المواطنين حول مخاطر البيئة عن طريق حملات تحسيسية ، أخذ عينات وإجراء تحاليل على المياه ، التربة والهواء .

خلية حماية التراث الثقافي :

أصبحت المتاحف التاريخية هدفا لشبكات التهريب الدولية التي تريد أن تلحق الضرر بالوطن ، وفي إطار تحديث عمل الدرك الوطني ، ومن أجل وضع حد لتنامي هذا النوع من الجرائم وضعت قيادة الدرك الوطني فريقا مكونا من خلايا تتكفل بحماية الممتلكات الثقافية متواجدة على مستوى القيادات الجهوية ، وهذه الخلايا قامت بعدة نشاطات فعالة كاسترجاع عدة قطع أثرية هامة وتوقيف أعضاء من شبكات مختصة في تهريب الآثار .

فرق حماية الأحداث :

تعتبر ظاهرة انحراف الأحداث من أهم التحديات التي تواجه السلطات العمومية بالنظر إلى المستجدات والتحولات العميقة التي يعرفها المجتمع الجزائري خاصة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، من هذا المنطلق لمواجهة هذه الآفة الخطيرة قررت قيادة الدرك الوطني في بداية عام 2005 كمرحلة تجريبية استحداث ثلاث خلايا

على مستوى المجموعات الإقليمية للدرك الوطني ، بالجزائر ، وهران ، عنابة من أجل وضع آلية لترسيخ وتنسيق العمل الوقائي مع الأسرة ، المدرسة و المجتمع المدني قصد التكفل بالأحداث المعرضين لخطر الانحراف ، و لتفاقم مشكلة جنوح الأحداث قررت القيادة عام 2011 استحداث فرقة حماية الأحداث ككيان متخصص موضوع تحت سلطة قائد المجموعة الإقليمية للدرك الوطني حيث تعتبر كيان استماع جوارى موجه لحماية ووقاية الأحداث من أي فعل جانح .

التشكيلات الجوية :

إن استخدام الطائرات المروحية وآفاق احترافية الأسراب الجوية للدرك الوطني تشكلا وسيلة فعالة في دعم وإسناد عمل الوحدات العملياتية أثناء أداء مهامها ، كما تستخدم لتنفيذ عدة مهام تتعلق بالشرطة القضائية ، الشرطة الإدارية و الإسعاف ، وكذا بعض المهام ذات الطابع العسكري بفعالية عالية ومهارة لما تتميز به الطائرة المروحية من سرعة ومرونة وحركية ، فتكلف التشكيلات الجوية للدرك الوطني بمهام المراقبة و الإسعاف و تساعد في البحث عن الأشخاص في إطار الشرطة القضائية وتشارك في مهام حفظ النظام واستتبابه ، و يمكن أن تكلف أيضا في مجال التدخل بحمل الوحدات بواسطة الطائرات العمودية .

المعهد الوطني للأدلة الجنائية و علم الإجرام للدرك الوطني :

إن المعهد الوطني للأدلة الجنائية و علم الإجرام للدرك الوطني⁷ مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي ، ويوضع تحت وصاية وزير الدفاع الوطني ويمارس قائد الدرك الوطني سلطات الوصاية بتفويض منه ، ومن مهامه إجراء بناء على طلب من القضاة والمحققين أو السلطات المؤهلة ، الخبرات والفحوص العلمية التي تخضع لاختصاص كل طرف في إطار التحريات الأولية والتحقيقات القضائية بغرض إقامة الأدلة التي تسمح بالتعرف على مرتكبي الجنايات والجرح ، تقديم مساعدة علمية أثناء القيام بالتحريات المعقدة باستخدام مناهج الشرطة العلمية والتقنية الرامية إلى

تجميع وتحليل الأشياء والآثار والوثائق المأخوذة من مسرح الجريمة، تصميم بنوك ومعطيات وانجازها طبقا للقانون ، المبادرة بالبحوث المتعلقة بالإجرام وإجرائها باللجوء إلى التكنولوجيات الدقيقة .

المطلب الثاني : دور الدرك الوطني في الدفاع على الدولة والمحافظة على النظام والأمن العموميين.

إن الدرك الوطني قوة عسكرية منوطة بها مهام الأمن العمومي ، يمارس مهامه على كامل التراب الوطني ، وبصفة خاصة في المناطق الريفية وشبه الحضرية ، وعلى طرق المواصلات وعلى الحدود⁸ وسيادة الدولة وأمنها هما من مقومات الدولة وركائز ديمومتها، كما أن القضايا الأمنية والدفاعية بمعناها الشامل من المسائل الحيوية والحساسة في حياة الأمم والمجتمعات لما لها من تداعيات على سيادة واستقرار الدول .

ومن المسلم به أن أية دولة أو أي مجتمع لا يكون له تقدم أو تطور دون أن تكون لمؤسساته الدستورية استقرارا شاملا ، سياسيا وإقتصاديا واجتماعيا وأمنيا ، وسابقا كان مفهوم الدفاع الوطني ينحصر في الدفاع على المياه الإقليمية وحدود التراب الوطني ، لكن بالمفهوم الجديد أصبح الدفاع الوطني جزء من مفهوم الأمن الشامل الذي يشمل كل ما يمس بالحدود الإقليمية والتراب الوطني والأمن الاقتصادي وحماية المحيط .

كما أن النهوض بسياسة ترقية تطورية لا يكون مضمونا إلا بضمان سياسة أمن وطني شامل قائم على أسس حماية الدولة والأمن من جهة وحماية الحريات الفردية والجماعية والمواطنة من جهة أخرى من كافة المخاطر والتهديدات الخارجية والداخلية والعسكرية والأمنية والسياسية والاجتماعية والطبيعية .

فقد تطرقت المواثيق الوطنية و دساتير الجزائر⁹ ، إلى تحديد سياسة الدفاع الوطني الشامل من حيث أهدافها وشروطها ومحاورها وضوابطها العامة . وعليه فإن الدرك الوطني باعتباره جزء من الجيش الوطني له دور كبير في الدفاع عن الوطن والمحافظة

على الأمن والنظام العموميين ، فعلينا تحديد هذه المفاهيم الأساسية المتمثلة في الأمن ، الدفاع ، النظام العام وغيرها المتمثلة في دور الدرك الوطني ، فالأمن لغة نقيض الخوف ويعني أيضا السلامة والاطمئنان ، فيقال أمن بمعنى سلم وأمن البلد يعني أطمئن ، فالأمن تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية للشعب أو أنه حماية كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددهما داخليا وخارجيا مهما كانت طبيعتها أو هو القدرة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد داخلي أو خارجي¹⁰ .

ظهر مصطلح الأمن الوطني مع نشأة الدولة القومية في أوروبا في العصر الحديث خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ويعتبر هذا المصطلح من المصطلحات السياسية الحديثة نسبيا فما تزال عناصره وتعريفاته تتغير وتتسع وتضيق ، كما تجدر الإشارة إلى أنه في عام 1947 اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رسمي مصطلح « الأمن القومي » عندما أنشأت هيئة حكومية لقبت بـ « مجلس الأمن القومي الأمريكي » ، والذي أسندت إليه مهمة بحث كل الأمور والأحداث التي تمس كيان الأمة الأمريكية وتهدد أمنها ، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مصطلح «الأمن القومي» بمستوياته المتعددة تبعا لطبيعة الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية .

ومع تطور مفهوم قدرة الدولة اتسع مفهوم الأمن الوطني إلى القدرة الشاملة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية ، وانطلاقا من المدلول الشامل للأمن فإن أبعاده تكون حتما متعددة ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- البعد السياسي : ويقصد به الأمن السياسي ويرمي إلى الحفاظ على الكيان السياسي للدولة .

- البعد الاقتصادي : ويقصد به الأمن الاقتصادي الذي يرمي إلى توفير المناخ الاقتصادي المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل الرخاء والرفاهية له .

- البعد الغذائي : أي الأمن الغذائي ويتمثل في ضمان الحد الأدنى من الاكتفاء الغذائي لكل مواطن .

- البعد الصحي: أي الأمن الصحي والذي يستوجب حماية الصحة العامة للمواطنين والوقاية من كل الأخطار المختلفة التي قد تمس بصحة المواطن .

- البعد الاجتماعي: أي الأمن الاجتماعي الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء للوطن والولاء للدولة .

- البعد المعنوي أو الإيديولوجي : أي الأمن الثقافي و الفكري الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم والهوية والثقافة الوطنية .

- البعد البيئي : أي الأمن البيئي ويهدف إلى حماية الوطن ضد المخاطر ومختلف التشكيلات البيئية .

أما مفهوم الدفاع الوطني كما يعرفه البعض فهو مجموعة القدرات العسكرية لحماية الدولة والدفاع عنها إزاء أي تهديد عسكري ، كما أن الدفاع بدلالاته ومعانيه يرتبط بالأمن وليس الأمن كله بل جزء منه ، إذ لا يمكن الحديث عن الأمن من دون ربطه بالقدرات الدفاعية الضرورية لحماية أركان الدولة والحفاظ عليها ، و يعرف الدفاع الوطني بأنه الاستراتيجيات السياسية والإمكانيات والوسائل العسكرية لبلد كفيلة بضمان حماية الإقليم والسكان من أي هجوم خارجي بمعنى حماية والدفاع عن وحدات التراب الوطني وسلامته من الأخطار الخارجية .

كما تعد العملية الدفاعية ضرورة تقتضيها الحاجة لبقاء الدولة وديمومتها فالدفاع هو من أشكال الأعمال القتالية ، وهو مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو مجموعة متحالفة لمقاومة الهجمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتقنية¹¹ ، و يحقق بالدرجة الأولى أمن وسلامة الدولة وقدرتها على صد العدوان الذي يستهدفها ، كما عرف القاموس الفرنسي لاروس عام 2010 الدفاع الوطني بأنه «الوسائل والتنظيمات المدنية والعسكرية التي تضمن الدفاع عن الإقليم والمؤسسات والسكان مع ضمان احترام الالتزامات الدولية».

و إعداد الدولة للدفاع هو من أصعب الأعمال الإستراتيجية التي تقوم بها الدول لما يتطلبه ذلك من جهود و استعدادات وإمكانات جبارة مستمرة في الزمان والمكان وهي عملية مستمرة تسير التطور وتلاحق الأحداث بل وتسبقها لتستعد لها وهي عملية متكاملة إذ ليست مسؤولية جهة أو جهاز واحد في الدولة بل هي مسؤولية مؤسساتها وأجهزتها جميعا .

وبخصوص التمييز بين الدفاع والأمن الوطنيين خلص المختصون إلى أن الدفاع ينتج الأمن ولكنه لا يحقق الأمن كله ، فالأمن غاية والدفاع وسيلة من وسائل تحقيقها ، حيث تسهر القوات العسكرية مسبقا على تسخير كل ما تملكه من طاقات لردع أي عدوان محتمل أو تهديد خارجي .

كما أن الدساتير كرست دور الدولة ومؤسساتها ومواطنيها في مجال ضمان أمن الأشخاص والممتلكات في المادة 24 من دستور 1996 وانتظام الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي في المادة 25 من دستور 1996 وضع قيود على ممارسة بعض الحقوق الأساسية للمواطن كالحق في تأسيس الأحزاب السياسية في حالة التذرع بهذا الحق لضرب الوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد وسيادة الشعب في المادة 42 من دستور 1996 ومنع الحق في الإضراب في ميادين الدفاع الوطني والأمن والأعمال ذات المنفعة الحيوية للمجتمع في المادة 57 من دستور 1996 وتكريس واجب المواطن وإجباره على الدفاع عن الوطن المادة 62 من دستور 1996 . كما أن المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 109-143 المتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه¹² ، بأن الدرك الوطني يشارك في الدفاع الوطني طبقا للخطط المقررة من قبل وزير الدفاع الوطني.

و بعد محاولة معرفة مفهومي الأمن والدفاع يمكننا أن نحدد أهداف سياسة الدفاع والأمن الوطني الشامل كما يلي :

- ضمان استقلال البلاد والمحافظة على سيادته واستقراره .

- حماية الوحدة الوطنية .

- الدفاع عن سلامة التراب الوطني وحدوده الثابتة .

- حماية المجتمع و الدولة من كافة المخاطر و التهديدات الخارجية و الداخلية العسكرية والأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والطبيعية بأساليب وقائية ودائمة .

- المساهمة في التنمية الوطنية الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فعملية تحقيق هذه الأهداف تواجهها باستمرار تحديات و تهديدات متجددة ومتغيرة يجب التصدي لها باستمرار وبكل يقظة ومسؤولية .

إذ الهدف من الدفاع و الأمن الوطني هو الحماية الأكيدة و الفعالة لكافة القيم والمصالح العامة للمجتمع و الدولة من كافة المخاطر و التهديدات و التحديات الداخلية والخارجية وذلك بصورة وقائية ودائمة ومستمرة ، ومسألة الدفاع والأمن من أعمال السيادة و من النظام العام الشامل للمفهوم السياسي ، العسكري و المدني ، الإداري والقانوني .

أما ما يتعلق بمفهوم النظام العام فهو مجموعة من القواعد والقوانين والمراسيم التي يبنى عليها كيان المجتمع للمحافظة على حياة الأفراد ، و حماية أموالهم وصيانة أعراضهم من كل ما قد يهدد المجتمع من أخطار وبصفة عامة حماية حرياته الأساسية الفردية منها والجماعية .

و يمكن أن نحصر عناصر النظام العام في أربعة عناصر أساسية الأمن العام السكنينة العامة ، الصحة العمومية ، الآداب العامة و في إطار مهام الدرك الوطني المتعلق بمهام الشرطة الإدارية فتقوم أجهزة هذا الأخير بالمحافظة على النظام العام بكل عناصره المختلفة باعتبار أن الهدف الوحيد للشرطة الإدارية هو المحافظة على النظام العام بكل أنواعه ، فيتم تحريك وحدات التدخل للدرك الوطني في إطار عمليات حفظ النظام العمومي أو استتبابه عن طريق طلب رسمي من السلطات المؤهلة قانونا طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل .

كما أن مهمة الدرك الوطني تتمثل أساسا في حماية الأشخاص والممتلكات ، ودوره لم يبقى محصورا في معاينة الجريمة و ومتابعة الفاعلين والقبض عليهم و تقديمهم للعدالة ، و إنما ينصب اهتمام الدرك الوطني حاليا على استباق الجريمة و كشف أسبابها ومظاهرها من أجل العمل على التصدي لها قبل وقوعها وهذا باستعمال أحدث التقنيات في البحث والتحري ، حيث أصبح حاليا البحث العلمي من أهم الوسائل التي يعتمد عليها العمل الدركي لكونه يعتبر آلية تمكن من التعرف على الواقع والتخطيط للمستقبل وفق أسس علمية دقيقة أخذة في الاعتبار كل معطيات الواقع الميداني ومؤشرات المستقبل¹³.

وتهدف مصالح الدرك الوطني أساسا إلى الضمان المباشر للقيام بمهام الشرطة القضائية وكذا مهام الشرطة الإدارية والعسكرية وهذا ما تم التنصيص عليه في المادة 7 من المرسوم المتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه السالف الذكر ، وفي إطار القيام بمهام الشرطة القضائية فإن الأفراد المؤهلين (ضباط و أعوان الشرطة القضائية) للدرك الوطني والعاملين طبقا لقانون الإجراءات الجزائية يعاينون الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، يقومون بجمع الأدلة و البحث عن مرتكبي الجرائم مادام التحقيق لم يفتح ، و عندما يفتح هذا الأخير فإن الشرطة القضائية تنفذ الإنابات وأوامر وتعليمات السلطة القضائية على عكس الشرطة الإدارية فإن مهام الشرطة القضائية ترتبط أساسا بالمهام القمعية وتنفذ تحت إدارة وكيل الجمهورية ، و تحت إشراف النائب العام ومراقبة غرفة الاتهام .

إن الدرك الوطني يلعب دورا هاما في ميدان الشرطة القضائية نظرا لانتشار وحداته على مستوى كامل التراب الوطني ، و نظرا للمسائل المادية الموضوعة تحت تصرفه ، و عدد أفراد الهائل والصلاحيات التي خولها لهم القانون ، و الدين هم في الواقع حسب الرتب والوظائف ضباط و أعوان الشرطة القضائية ، كما أن فعالية الأبحاث المنجزة من طرف الدرك الوطني في إطار الشرطة القضائية تعود أساسا بالفائدة على السير الحسن لإدارة العدالة ، و عليه فإن التنفيذ السريع لأوامر العدل و توقيفات

الأشخاص المشتبه فيهم عمل إجباري لحفظ النظام العمومي ، ويحوز الدرك الوطني على فصائل للأبحاث التي ينتمي إليها أفراد ذوو خبرة واختصاص واسعين في ميدان الشرطة القضائية ، هذه الفصائل مكلفة خصوصا بمكافحة الأشكال الخطيرة للإجرام المنظم وذلك عن طريق القيام بتحقيقات تتطلب تحريات لمدة طويلة ومعقدة ، إن هذه الوحدات المختصة تساهم لإتمام بل حتى ولتدعيم نشاط الأبحاث والتحريات التي تقوم بها الفرق الإقليمية للدرك الوطني .

أما في إطار مهام الشرطة الإدارية فيقوم جهاز الدرك الوطني بالسهر على النظام العمومي والأمن العمومي وذلك بحماية الأشخاص والممتلكات وحرية المرور وبطرق المواصلات ، كما يسهر بالمحافظة على السلامة والهدوء العموميين وحماية البيئة واحترام قواعد التعمير وذلك بعمل وقائي متميز بمراقبة عامة ودائمة وإعلام السلطات وتقديم يد المساعدة لها ، وتتمثل أيضا الشرطة الإدارية في اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها المحافظة على الأمن والنظام العام ، وحماية الأرواح والأموال والأعراض ومنع وقوع أي اعتداء عليها فهي وظيفة وقائية تهدف إلى الحيلولة دون وقوع الجرائم والدرك الوطني في هذا السبيل يسعى إلى توقع الاعتداءات والمخالفات التي يقتربها الأفراد والتي من الممكن أن تؤدي إلى الإخلال بالنظام العام فيقوم بقمعها قبل وقوعها إذ يعمل الدرك الوطني على إيقاف الاضطرابات قبل تفاقمها ، وفي إطار الوقاية من الجريمة يقوم سلاح الدرك الوطني بإجراءات عديدة وعلى سبيل المثال :

- تنفيذ الدوريات بالمدن والأرياف باستمرار.

- مراقبة المشبوهين ودوي السوابق العدلية والعمل على إفشال خططهم .

- مراقبة السير على الطرق والبحث في الوثائق الموجودة بحوزة السائقين والتأكد من هوية الأشخاص.

- تفحص الطرق والتأكد من صلاحياتها ، وإبلاغ الجهات المعنية حين وجود أي خلل فيها قد يشكل خطرا على السلامة العامة .

- التصدي لأي تصرف يشكل إخلالا بالأداب العامة في الأماكن العمومية .
- مراقبة المرافق العامة ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والتأكد من عدم وجود أي مخافة للقوانين والأنظمة المعمول بها .
- مراقبة دخول الأجانب إلى البلاد في إطار الهجرة غير الشرعية واتخاذ التدابير اللازمة في شأنهم طبقا للقوانين المعمول بها .
- السهر على ضمان السكينة والهدوء العامين وصحة المواطن .
- تنفيذ يد المساعدة والامتثال إلى تسخيرات السلطات الإدارية لحفظ واسترجاع الأمن العمومي بمناسبة التظاهرات المختلفة والاضطرابات .
- والتسخيرات هي طلب يخضع لشكل وإجراء محددين ، موجه لسلطة عسكرية مؤهلة من طرف سلطة مدنية حولها القانون حق طلب تدخلها بهدف أن تسند لها مهمة قانونية محددة واضحة وتوجد ثلاثة أصناف من التسخيرات وأشكالها ومضامينها محدد بالقرار الوزاري المشترك رقم -29 85 المؤرخ في 29 ماي عام 1985 والمتعلق بتسخيرات الدرك الوطني من طرف السلطة الإدارية وتخضع التسخيرات إلى شروط صحة ، إختصاص الشخص ، شرط المكان ، شرط الشكل .
- إختصاص الشخص : إن السلطات بإمكانها التسخير والسلطات التي يمكن أن تكون محل تسخير مبنية بصفة صريحة في المادتين 2 و 3 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 ماي عام 1985 ، المتعلق بتسخيرات الدرك الوطني من طرف السلطات الإدارية .
- شرط المكان : لا يمكن منح أو تنفيذ التسخيرات إلا في دائرة إختصاص السلطة المدنية المصدرة لها والسلطة العسكرية المكلفة بتنفيذها وهذا الشرط نصت عليه المادة 99 من القانون المتعلق بالولاية لعام 1990 .

شرط الشكل : هذا الشرط نصت عليه المادة 12 من القرار الوزاري المشترك المذكور أعلاه والتي تنص على ما يلي : « يجب أن تكون كل تسخيرة معدة كتابيا ومؤرخة ومحكرة حسب الأشكال المبينة في المواد من 8 إلى 10 أعلاه .

ويمكن أن تسلم التسخيرة باليد أو تبلغ كتابيا بالبريد أو عن طريق برقية رسمية وتعتبر التسخيرة قابلة للتنفيذ فور تسلمها ، فالسلطة المسخرة ترسل وصل استلام بالطريقة الأكثر سرعة في حالة إرسالها عن طريق برقية يتعين توجيه بيان تأكيد كتابي في أقصى الآجال الممكنة ولا تنفذ التسخيرات إلا في الحالات المقررة قانونا .

إذن خلاصة القول يكلف الدرك الوطني بمهام المراقبة العامة والمتواصلة للتراب الوطني ، والاستعلام وإعلام السلطات العمومية وممارسة العمل الوقائي والقمعي وعليه نحاول معرفة أهم التحديات الوطنية والإقليمية للدرك الوطني وكذا حصيلة أعماله .

المبحث الثاني : تحديات الدرك الوطني وحصيلة أعماله .

إن جميع دساتير العالم و المواثيق الدولية تنص على حتمية صيانة سيادتها وحدودها الإقليمية وتراجمها الوطني حفاظا على عزتها وكرامتها ، وسعيها منها لتحقيق الرقي والرفاهية لشعوبها ومواطنيها خاصة وأن العالم يواجه تحديات ورهانات على جميع الأصعدة .

إن المؤسسات الدولية بصفة عامة والمؤسسات الأمنية الجزائرية بصفك خاصة تواجه مخاطر وتهديدات وتحديات دفاعية وأمنية متعددة وعليه مؤسسة الدرك الوطني باعتباره جهاز أمني يستلزم عليها رفع تحديات وطنية وإقليمية وحتى دولية وسنكتفي بالتطرق للتحديات الوطنية للدرك الوطني في المطلب الأول ، والتحديات الإقليمية في المطلب الثاني ، وحصيلة أعماله في المطلب الثالث .

المطلب الأول : تحديات الدرك الوطني الوطنية.

- تحديات في مجال أمن الطرقات .

لقد أضحت حوادث المرور تمثل بشكل بارز هاجسا كبيرا لكافة الأقطاب وأصبحت واحدة من أهم المشكلات التي تستهدف المجتمعات في أهم مقوماتها وعناصرها الفاعلة ألا وهو العنصر البشري ، إضافة إلى ما تخلفه من أثار ومشاكل اجتماعية ونفسية وخسائر مادية وجسمية ، وهي ظاهرة لها ارتباط وثيق بالحياة اليومية للمواطن .

وأمام هذه المشكلة المرورية فإن الجهود المبذولة من طرف وحدات الدرك الوطني تكاثفت على جميع المستويات للحد من هذا التزيف المروري الذي يزداد باستمرار وذلك من خلال المراقبة الدائمة لشبكات الطرقات على غرار الفاعلين الآخرين ، وتقوم مصالح الدرك الوطني بعمل ميداني في غاية الأهمية لتنظيم حركة المرور ، وفي حقيقة الأمر أمن الطرقات في مفهومه العام يرمي إلى ضمان حرية التنقل للمواطنين عبر الطرقات وكذا سلامتهم وأمنهم وهذا طبقا لمبدأ حرية المرور الموفر للمواطنين بموجب الدستور ، وعلى هذا الأساس تكتسي مهمة أمن الطرقات أهمية بالغة في مهام الدرك الوطني باعتبارها تتعلق أساسا بشخصية المواطنين وممتلكاتهم استنادا إلى ما تشير إليه المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 19-88 المؤرخ في 2 ماي عام 1988 المتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه والتي تنص على ما يلي : « يشارك الدرك الوطني في ممارسة الشرطة الإدارية بالسيطرة على الأمن العمومي وذلك بحماية الأشخاص وممتلكاتهم وكذلك حرية المرور عبر الطرق والمواصلات » .

ولهذا الغرض تعتبر مهمة ضمان أمن الطرقات التي تنفذها وحدات الدرك الوطني من الإجراءات النظامية الهادفة عموما إلى حراسة الأرياف وطرق المواصلات وبوجه الخصوص إلى ضمان النظام والأمن العموميين ، كما تجدر الإشارة إلى أن وحدات أمن الطرقات تعد بمثابة حجر الزاوية الإستراتيجية المعدة في سياسة التسيير العقلاني لأمن الطرقات ، فهي تضم أفراد مختصين لهم تجربة كافية ووسائل خاصة وملائمة لمباشرة مهامهم بكل حزم .

- التحديات في مجال الأمن البيئي :

تشكل المخاطر الطبيعية الكبرى تهديدا عالميا على الأمن البيئي نتيجة التحولات المناخية ، وظهور ظاهرة الاحتباس الحراري بسبب الاستغلال السيئ للموارد مما يؤثر على الأمن بمختلف أنواعه وأبعاده لاسيما الاقتصادية والاجتماعية وبشكل أوسع «الأمن الإنساني» الذي يتسع إلى الحقوق الأساسية للإنسان .

و الدرك الوطني مؤسسة جمهورية تسهر وتعمل على تطبيق القوانين و حماية المواطن في صحته وممتلكاته ، وتعتبر شرطة البيئة من بين المهام التقليدية وهي تدخل في إطار المهام الإدارية المسندة إليه .

و من المهام الأساسية للخلية البحث وإثبات كل الجرائم المتعلقة بحماية البيئة المنصوص عليها قانونا ، رفع عينات من الوسط المائي ، الهوائي و التربة لتحليلها ، ممارسة شرطة المياه ، الصيد البحري والطبيعة ، حماية الأصناف الحيوانية والنباتية والطبيعة ، وضع خطط عمل لمراقبة وتسيير نظافة الطبيعة ، تنظيم محاضرات لتوعية المواطنين ، التدخل وفقا لمخطط عمليات النجدة ، تحسيس المواطن بالمشاكل والمخاطر البيئية بواسطة المدارس ووسائل الإعلام السمعية و السمعية البصرية والمكتوبة وغيرها ، التنسيق مع مختلف المنظمات والجمعيات عبر كامل إقليم الدولة بإرساء معالم مشتركة فعالة و ميدانية في مجال المحافظة على البيئة . كما يزود الدركيون بوسائل و معدات تتمثل في تجهيزات الحماية الفردية للوعون أثناء المعاينة أو رفع العينات ، تجهيزات رفع العينات ونقلها وحفظها في حرارة معينة وملائمة ، استعمال أجهزة التحليل وقياس الماء والهواء .

إذن في هذا المضمار يمكن القول بأن لهذه الخلية مهمتين أساسيتين أولا مهمة وقائية وتندرج في إطار ممارسة الضبط الإداري وتهدف إلى حكاية الصحة العمومية والسكينة العامة والوقاية من الأوبئة وثانيا مهمة ردعية وتتمثل في البحث ومعاينة الجرائم التي تمس البيئة وتلحق أضرارا بصحة المواطن والحيوان وسلامة النبات .

تشكيل خلية حماية البيئة للدرك الوطني ضرورة لا بد منها استجابة لما تعيشه البيئة من بعض التجاوزات المرتكبة من قبل المواطن في التعدي عليها عن جهل أو علم وتم إنشاء خلايا لحماية البيئة للدرك الوطني عام 2005 دورها حماية البيئة من كل الأخطار وكانت في البداية باستحداث أربع خلايا¹⁴.

التحديات في مجال الأحداث :

تعود فكرة إنشاء خلية الدرك الوطني لحماية الأحداث المنحرفين بناء على إحصائيات الدرك الوطني حول تنامي ظاهرة جنوح الأحداث ، خاصة في التجمعات الكبيرة كالعاصمة ، وهران و عنابة مما جعل السلطات العمومية تولي اهتماما بالغا لهذه الشريحة وتعمل على الوقاية من أخطار هذه الظاهرة ولهذا تعد هذه الخلية وحدة عملياتية أنشأت بأمر من قائد الدرك الوطني بتاريخ 24 جانفي 2005 ، فتركز مهامها على ثلاثة محاور رئيسية (التحسيس ، الحماية وإعادة الإدماج) . وكذلك تضطلع بمهمة أساسية تتمثل في مساعدة الفرق الإقليمية في عملية التحقيق المتعلقة بالأحداث سواء الجنات أو الضحايا وذلك عن طريق إرشاد المحققين من رجال الدرك الوطني إلى الطرق المثلى في كيفية التعامل مع القصر طبقا لقواعد علم النفس التربوي والاجتماعي والنصوص التشريعية ذات الصلة . إذن الدور الأساسي لهذه الخلية يتمثل في الوقاية من تفشي ظاهرة جنوح الأحداث بالدرجة الأولى في نشر الثقافة النفسية والتربوية بين الأسر وتشجيع النشاطات الرياضية والتربوية بين المدارس والأحياء ، أما فيما يخص المشاكل التي تعاني منها هذه الخلية تتمثل في نقص هياكل ومرافق استقبال الأحداث و التكفل بهم ، و عدم كفاية و قدرة عناصر الخلية من تغطية إقليم الاختصاص «العاصمة» و يبقى طموح عناصر خلية العاصمة كبيرا في التقليل من الأرقام المخيفة للجريمة وهذا من خلال بناء جسور الثقة والتعاون بين الشباب والمجتمع المدني قصد التوجيه الإيجابي ، و ضمان متابعة ومراقبة مستمرة لهم¹⁵.

التحديات في مجال حماية الملكية الفكرية والصناعية .

الملكية الفكرية هي سلطة مباشرة يعطيها القانون للشخص على كافة منتجات عقله وتفكيره ، تمنحه إمكانية الاستئثار والانتفاع بما تدر عليه هذه الأفكار من مردود مالي للمدة المحددة قانونا ودون منازعة أو اعتراض من أحد و الملكية الفكرية تشمل عدة مجالات تتمثل في المصنفات الأدبية والعلمية والمنجزات الفنانين القائمين بالأداء وبرامج الإذاعة والتلفزيون والاختراعات في مجال الاجتهاد الإنساني والاكتشافات العلمية والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية والحماية ضد المنافسة غير المشروعة ، وجميع الحقوق الأخرى الناتجة عن النشاط الفكري في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية .

فمن خلال تنفيذ المهام العادية تقوم وحدات الدرك الوطني بالاستعلام عن الجرائم المتعلقة بالتعدي على الملكية الفكرية ويحرر في هذا الشأن تقارير إعلامية على شكل برقيات أو تقارير أو محاضر للسلطة المختصة ، ولا تحرر محاضر التحقيقات إلا بناء على شكوى من المتضرر أو ممثله الشرعي ، وقد يلجأ أفراد الدرك الوطني إلى حجز البضاعة أو السلعة المقلدة تلقائيا إذا كانت تمثل خطرا على صحة المواطن أو بأمر من وكيل الجمهورية ، وفيما يخص قمع الجرائم الواقعة على الملكية الفكرية والصناعية صدرت عن قيادة الدرك الوطني لائحة عمل بتاريخ 12 نوفمبر عام 2003 رقم 20/2 وهي مرتبة في الملف الدائم للقيادة .وعليه لازالت عناصر الدرك الوطني مجندة لتنفيذ القوانين المتعلقة بهذا الموضوع لاسيما تلك المتعلقة بحماية المستهلك عامة وحقوق الملكية الفكرية والصناعية خاصة .

التحديات في حماية المواقع والآثار السياحية :

إن التراث الثقافي يبقى الضامن الوحيد لبقاء الخصوصيات الثقافية للشعوب عندما يحسن حفظه ودراسته لتسليمه لأجيال المستقبل ، فالمناطق الأثرية تحدد من طرف الدولة وتخضع لتدابير خاصة تهدف إلى حمايتها وتجهيزها واستثمارها ويعتبر

مكانا أثريا سياحيا كل منظر طبيعي خلاب بمظهره أو بخصائصه الطبيعية أو البنايات التي شيدت فيه وما يحتويه من أهمية تاريخية فنية ، أسطورية أو ثقافية ، ويلعب الدرك الوطني دورا فعالا في وقاية الآثار من السرقة والتهريب وذلك من خلال القيام بمهامهم و المتمثلة في دوريات المراقبة عبر المواقع الأثرية وربط علاقات مع الساهرين على تسيير التراث الثقافي و بالتالي فهو يلعب دور وقائي و قمعي و يطبق القانون رقم 98 - 4 المؤرخ في 15 جوان عام 1998 و المتعلق بحماية المواقع و الآثار التاريخية¹⁶ في نفس الوقت ، و تقوم الوحدات الإقليمية بتبليغ السلطات الإدارية على كل ما من شأنه أن يشكل خطرا على التراث الثقافي و هذا لاتخاذ الإجراءات اللازمة من طرف البلدية الولائية ، الدائرة الأثرية ، الوكالة الوطنية لحماية الآثار و الوزارة الوصية المتمثلة في وزارة الثقافة¹⁷.

المطلب الثاني : تحديات الدرك الوطني الإقليمية.

إن تطور السياسات الدفاعية في درب الحرص على مقومات الشعوب و الأمم أصبح في الآونة الأخيرة يتعرض إلى هيكلة متعددة الجوانب تستهدف ضمان الأمن الوطني بمفهومه الواسع و الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير الوسائل الضرورية لذلك سواء عسكرية أو أمنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية¹⁸، إذ نحن في ظل تنامي التهديدات التقليدية و غير التقليدية التي تواجهها الجزائر في جوار إقليمي شديد التوتر وكذا إفرازات العولمة و الإرهاب الدولي و تأثيرات الأزمات الدولية و الإقليمية و الوطنية الاقتصادية و الاجتماعية¹⁹ و عليه يمكن ذكر أهم التحديات الإقليمية لأفراد الدرك الوطني فلدينا التحديات في مجال مكافحة المخدرات ، التحديات في مكافحة الإرهاب و توابعه . التحديات في إطار الجريمة المستحدثة ، التحديات و التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية ، التحديات في إطار الجريمة المنظمة .

التحديات في مجال مكافحة المخدرات:

تعد مشكلة المخدرات من أعظم المشكلات التي تهدد أمن و سلامة المجتمعات و تعوق

تقدمها الاقتصادي ، وأصبحت تجارة دولية رائجة تقوم بها عصابات واسعة ولا يوجد أي مجتمع في عالم اليوم يخلو من ظاهرة المخدرات بما في ذلك المجتمع الجزائري ونظرا للتحولات وما واكها من أزمات أثرت بشكل أو بآخر على البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة .

ومشكلة المخدرات لا تخرج عن كونها شكل من الانحراف أو الإجرام الذي يهدد حياة الفرد والأسرة والمجتمع ، ويمكن تعريف المخدرات بأنها جميع المواد والعناصر المؤثرة سلبا على وتيرة نشاط الجسم والمناطق المخية والعصبية وباقي الأجهزة المتكاملة مع بعضها ، وذلك بدءا بالكحولات إلى الخمور ثم المخدرات بكل أنواعها الطبيعية والاصطناعية ، والتي تعرض متعاطيها ومدمنها إلى مخاطر إنحرافية وإجرامية ومهلك مدمرة لقدراته وحياته المستقرة بشكل عام²⁰

فهناك عدة أبعاد للمخدرات فلدينا أبعاد اقتصادية وتتطلب منا النظرة العلمية القانونية و السوسيولوجية أن نحلل مشكلة المخدرات على ثلاثة أبعاد اقتصادية أساسية وهي العرض و يتوقف على الأسواق غير المشروعة التي تتدفق عليها جل أنواع المخدرات وبالكميات الهائلة وذلك من خلال طرق التهريب الخارجية والداخلية الطلب ويعود إلى الاستهلاكات غير المشروعة من طرف فئات المجتمع سيما فئة الشباب المتعاطين والمدمنين على المخدرات وذلك من خلال طرق التوزيع الفردية والجماعية النتائج فإنه يترتب عن عمليتي العرض والطلب تفشي جرائم التهريب والتزوير والغش والرشوة وغيرها كلها مشكلات يضطرب معها أمن و اقتصاد المجتمع ، و الدولة الجزائرية تقوم بمكافحة المخدرات والإدمان وهذا من خلال سهر قوات الدرك الوطني على أن لا تكون الجزائر منطقة عبور أو سوق مربحة للتجارة و الاستهلاك و دوليا من خلال تعاونها الدائم والمستمر في التصدي للظاهرة التي باتت تمثل تحديا غير مسبوق لدول العالم أسبق ، وكذلك من خلال إحصائيات الدرك الوطني المتعلقة بالكميات المحجوزة من المخدرات بمختلف أنواعها التي أضحت تضاهي كمياتها مئات القناطر في

كل سنة فكان لابد من مكافحة هذه الظاهرة وكذا أنماط الإدمان المتزايد على المستوى الإقليمي والدولي إذ أصبحت من مصادر التهديد التي تعدت الحدود القومية والوطنية وباتت تتطلب تعاونا دوليا مكثفا للتغلب عليها²¹، كما أنه لابد من تعزيز حراسة الحدود بالوسائل التقنية والموارد البشرية واستعمالها للطرق الجديدة والحديثة في التحريات .

التحديات في إطار الجريمة المنظمة :

إذن ظاهرة الإجرام المنظم تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد والأمن الدوليين والتحديات في إطار الجريمة المنظمة العابرة للأوطان وسبل مكافحتها أصبح أمرا ضروريا. كما أنه لا يوجد تعريف متفق عليه من قبل علماء الإجرام لمفهوم الجريمة المنظمة إلا أنه يمكن تعريفها بصفة عامة تلك الجريمة التي يرتكبها الخارجون عن القانون الدين يمارسون أنشطة غير مشروعة تأخذ طابع التنظيم الرسمي المتسلسل بشكل هرمي كأساس الجريمة المنظمة يتمحور في أنها تقوم على تنظيم مؤسسي ثابت ، وهذا التنظيم له شروط خاصة تنظم لائحة القائد والأفراد ، كما أن العنصر المهم في الجريمة المنظمة هو عنصر الاستمرارية فطالما المنظمة قائمة و مادامت تحقق نجاحا ولم تفلح أجهزة الأمن في القضاء عليها ، فالتقدم العلمي والتكنولوجي بالرغم من وظائفه الإيجابية إلا أنه أسهم بدور فعال في تسهيل وانتشار هذه الجرائم وتسهيل عملية الإجرام المنظم العابر للحدود والقارات فمثلا أصبح التحكم في إدارة العملية الإجرامية والإرهابية يتم بسهولة من مكان بعيد عن هدف الجريمة بسبب توفر تقنيات الاتصال الحديثة مثل الهاتف النقال والانترنت والحاسبات المتطورة والسريعة .

وبسبب تطور وسائل الاتصال فإن الجرائم المنظمة لن تكون مقتصرة على دولة بعينها وإنما سيكون العالم مسرحا لها حيث يمكن للفرد أن يرتكب جريمة من أي مكان في العالم دون حاجة لتواجده في مسرح الجريمة ، كذلك تجدر الإشارة إلى أن الجريمة المنظمة وبسبب تقدم وسائل الاتصال والتكنولوجية والعولمة أصبحت غير محددة لا

بقيود الزمان والمكان ، وإنما أصبح انتشارها على نطاق واسع وكبير وأصبحت لا تحدّها الحدود الجغرافية .

التحديات في مكافحة الإرهاب وتوابعه :

أدت التحولات في العالم إلى انتشار العنف ، وبروز آفة الإرهاب وتفاقمها ، حيث أضحت هاجسا حقيقيا يهدد الأمن والسلم والاستقرار في العالم والأوطان ، ولم يدرك المجتمع الدولي خطورة هذه الظاهرة للأسف إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي استهدفت وزعزعت أمن الولايات المتحدة الأمريكية في حين واجهت الجزائر قبل هذه الأحداث مرارة الإرهاب وويلاته واكتسبت بلادنا تجربة رائدة في مجال مكافحته بفضل تضحيات أفراد قواتنا العسكرية وأجهزتها الأمنية ووعي المواطنين وتجندهم للدفاع عن سلامة الوطن ووحدة شعبه وتماسكه ، فطبقا للمادة 7 من المرسوم الرئاسي المتضمن مهام الدرك الوطني لعام 2009 يشارك الدرك الوطني في محاربة الإرهاب .

وعرف المؤتمر الدولي السادس المنعقد براكاس عام 1980 لتوحيد قانون العقوبات بأن الإرهاب هو مجموعة الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة دعر وترتكب بوسائل خطيرة كالمواد المتفجرة أو الملهبة أو السامة أو الوبائية والتي من شأنها أن تحدث خطرا عاما وترتكبها العصابات أو الجماعات الإرهابية بقصد تحقيق غايات سياسية داخلية مثل قلب نظام الحكم أو دولية كإرغام الحكومات القائمة على اتخاذ قرار بعينه دون تردد أو تأخير²²

كما يعرف الإرهاب بأنه استراتيجية عنف منظم ومتصل تمارسه دولة أو مجموعة سياسية ضد دولة أو مجموعة سياسية أخرى من خلال جملة من أعمال القتل والاعتقال و خطف الطائرات واحتجاز الرهائن وزرع المتفجرات . كما عرف الفقيه سوتيل الإرهاب بأنه : « العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف محدد »²³.

فمنطقة الساحل مثالا للدول الأربع (الجزائر ، مالي ، موريتانيا ، النيجر) تعرف حركة واحتدام وتسارع غير مسبوق في تجارة السلاح وارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود والتهريب وغيرها ، وعليه فلا بد من وضع تصور جماعي وبلورة ميكانزمات ملموسة لترجمة التحديات ومواجهة هذه الأخيرة في حينها فهذه الدول تعمل على إرساء قواعد تعاون على الصعيد السياسي والعسكري والأمني والتنموي والإقليمي²⁴.

فيمثل الأمن الداخلي للدولة لمحاربة الإرهاب في قدرتها على حماية بنيتها الداخلية من أي تهديدات مهما كان مصدرها لتتمكن من الاستمرار في التنمية وتحقيق الأهداف المسطرة والمحافظة على المصلحة العليا للدولة أما خارجيا فيتوقف أمن الدولة على تأمين المحيط وجعل دول الجوار في حالة سلم وتعاون وتكامل مع هذه الدولة وغير مهددة في أمنها الداخلي والخارجي مما يضمن جوارا آمنا يخلق جوا من الاستقرار ويساعد على تحقيق الهدف الأعلى والمتمثل في التنمية والرفاهية .

كما أن الوحدات الإقليمية للدرك الوطني تقدم حصيلة نشاطها بعرض عن الوضع الأمني على الشريط الحدودي والصراعات القبلية بالدول المجاورة والحركات الإرهابية الناشطة بالمنطقة وهذا ما يسمح بإيجاد جو ملائم للعمل وتوحيد الرؤيا لثمين المكتسبات المنجزة من طرق الدرك الوطني وتمكين المؤسسة من مجابهة مختلف التحديات وتجسيد الأهداف خاصة في البرامج التنموية ، وعليه حصيلة أعمال الدرك الوطني مهمة في جميع الميادين وليس مجرد أرقام تعطى .و عليه سنتطرق لحصيلة أعمال الدرك الوطني وتحليلها .

المطلب الثالث : حصيلة أعمال الدرك الوطني .

ككل نهاية سنة وبداية أخرى جديدة تقوم مؤسسة الدرك الوطني بإعداد حصيلتها السنوية لتقييم أعمالها بكل موضوعية ، وفحصها والتدقيق فيها ومقارنتها مع سابقتها سواء كان هذا على المستوى المحلي أو الجهوي أو المركزي ، وهذه الحصيلة تعكس

بجميع محاورها ما تم انجازه وما تم تأديته لصالح الوطن والمواطن وحجم الخدمات المنفذة في ميدان الوقاية والردع والقمع ، وما تم تجسيده لضمان سيادة القانون²⁵ وهذه الأرقام والمعطيات تمكننا من الوقوف على ما أنجزه الدركي ومدى ارتياح ورضا مؤسسات الدولة وكذا رضا جميع شرائح المجتمع عن هذا الأداء ، وهذه الحصيلة السنوية ليست مجرد أرقام ومؤشرات بل من أجل تقييم الأعمال المنجزة ومن أجل الكشف والتعرف على الجوانب السلبية والايجابية للاستفادة منها من أجل صياغة خطط أكثر تحكما وتماسكا للمرحلة القادمة لتطوير الأداء الأمني في مجال الإجرام و الوقاية منه وتشخيص أسبابه ودوافعه لاستخلاص العبر ، وتدعيم الجهود المبذولة ومواكبة التحديات الجديدة التي يفرضها الواقع على أفراد الدرك الوطني في ظل عصر التكنولوجيا الاتصال والتقنيات الحديثة التي استفاد منها الدركي واستفاد من طريقة توظيفها في العمل الدركي .

حصيلة نشاطات الدرك الوطني في إطار مكافحة الإجرام والجريمة المنظمة:

خلال السداسي الأول لعام 2013 :

خلال السداسي الأول من سنة 2013 تم معالجة 42.761 قضية من طرف وحدات الدرك الوطني منها:

- 2.184 جناية .

- 35296 جنحة .

- 1.275 مخالفة .

- تنفيذ 4.006 أمر قضائي .

تخص هذه القضايا الإجرام العام ، الإجرام المنظم ، جرائم القوانين الخاصة وتنفيذ أوامر القضاء مقارنة مع السداسي الأول لعام 2012 سجل هذا الإجرام ارتفاعا يتمثل فيما يلي :

16,62 % في مجال القضايا (سجلت في السداسي الأول لعام 2013 36.668 قضية بمعدل 236 قضية في اليوم من جميع أنواع الجرائم المسجلة (202 قضية في اليوم خلال السداسي الأول من عام 2012) ، و 12,30 % في مجال الأشخاص الموقوفين 43.203 شخص في السداسي الأول لعام 2013 و 38.472 % في السداسي الأول لعام 2012 .

فلدينا خلاصة الحصيلة مقارنة مع نشاطات السداسي الأول لعام 2013 (42.761 قضية) مع نفس الفترة لعام 2012 (36.668) قضية أظهرت ارتفاع 16,62 % في مجال القضايا المعالجة .

- ارتفاع قدرة 13,78 % مقارنة مع السداسي الأول لعام 2012 .

- القضايا المعالجة في مجال الإجرام المنظم التي تمثل 16.23 % من مجمل القضايا سجلت ارتفاع قدره 10,180 % مقارنة مع السداسي الأول لعام 2012 . وتدخل الشرطة التقنية والعلمية ساهم في حل ما يقارب 20 % من القضايا الجنائية .

- تنفيذ مخطط دلفين عام 2012 .

يهدف توفير كافة الشروط الأمنية لنجاح موسم الاصطياف ومن أجل توفير كافة الشروط الأمنية اللازمة لإنجاح سير موسم الاصطياف ، تضع قيادة الدرك الوطني كل سنة مخطط دلفين الذي يهدف إلى ضمان السكينة والراحة للمصطافين مع تأمين للمحيط وشبكة طرق المواصلات²⁶ .

الحصيلة السنوية لعام 2014 :

خلال سنة 2014 عالجت وحدات الدرك الوطني 93.327 قضية منها 4.499 جناية ، 77.952 جنحة ، 3.307 مخالفة وتنفيذ 7.569 أمر قضائي .

تخص هذه القضايا الإجرام العام ، الإجرام المنظم ، جرائم القوانين الخاصة و تنفيذ الأوامر العدلية مقارنة مع عام 2013 تم تسجيل انخفاض بنسبة 1 % فيما يخص الاعتداءات على الأموال وارتفاع بنسبة 3 % بالنسبة للاعتداءات ضد الأشخاص .

فيما يخص الجريمة المنظمة تشكل مكافحة الإجرام المنظم أولوية نشاط سلسلة الشرطة القضائية وبالخصوص الوحدات المتخصصة تمثل نسبة 12,23 % من الإجرام الإجمالي مع انخفاض قدره 16,30 % فيما يخص عدد القضايا 13.638 في 2013 .

تتعلق أساسا بمايلي :

- التهريب ،

- الهجرة الغير الشرعية ،

- التزوير (الوثائق ، العملة ، السيارات ...) ،

- جرائم ضد الاقتصاد الوطني ،

- الأسلحة والذخيرة ،

- المخدرات (المتاجرة والاستهلاك) .

- مقارنة نشاطات سنة 2014 (93.327 قضية) مع سنة 2013 (86.922 قضية)

أظهرت ارتفاعا ب 7,37 % في مجال القضايا المعالجة .

- القضايا المعالجة في مجال إجرام القانون العام التي تمثل 44,59 % من مجمل

القضايا ، سجلت ارتفاعا قدره 13,61 % مقارنة مع عام 2013 .

- القضايا المعالجة في مجال الإجرام المنظم التي تمثل 12,23 % من مجمل القضايا

سجلت انخفاضا قدره 16,30 % مقارنة مع عام 2013 .

- تدخل الشرطة التقنية و العلمية ساهم في حل ما يقارب 20 % من القضايا

الجنائية .

الخاتمة :

إن موضوع الأمن و الدفاع الوطنيين يكتسي أهمية قصوى على حياة و مستقبل الأمم والشعوب ، ولا يزال يحتل جوهر الانشغالات والدراسات ومختلف الاستراتيجيات في ظل تفاقم الصراعات التي يشهدها العالم ، فطبيعة هذه الصراعات و التهديدات التي تحملها هي التي تحدد السياسات الأمنية والدفاعية والاستراتيجيات التي تعتمد عليها الدول وفق رؤى و مقاربات استباقية واستشرافية ضمن ما يسمى بأجهزة اليقظة التي ترصد التطورات و التهديدات المختلفة التي قد تشكل خطرا على كيان الدولة و أمن الوطن ، كما أن ترسيخ ثقافة الأمن و الدفاع الوطنيين في المجتمع وترقيتهما مهمة كل مؤسسات الدولة و أجهزتها وتنظيمات المجتمع المدني و الطبقة السياسية كونها ذات صلة بمصير الأمة و مستقبل الأجيال ووحدة الوطن واستقراره .

وفي السنوات الأخيرة نلاحظ تصاعد كبير في حدة الاخلالات والاعتصامات و غلق الطرق واحتلال الإدارات ، وأصبح التحكم في الوضع يتعقد يوما بعد يوم سواء بالنسبة للسلطات العمومية أو بالنسبة إلى أفراد القوة العمومية المكلفة عن طريق التسخيرة لمواجهة هذه الاضطرابات و التعامل معها . و جراء هذه الوضعية أصبح لزاما و أكثر من أي وقت مضى على وحدات الدرك الوطني التدخل بصرامة وفي إطار قانوني لإعادة النظام والحفاظ عليه وعليه فيجب على هذه الوحدات الاعتناء بالعنصر البشري عن طريق تأهيله من خلال التكوين المتواصل والذي يتجسد في إجراء تربيصات وملتقيات يتم فيها صقل المعارف وصيانتها وتطويرها . و عليه لتطوير مؤسسة الدرك الوطني لابد من إعداد أفراد هذه المؤسسة إعدادا جيدا للقيام بمهامهم و يتمثل هذا الإعداد في نوعين :

إعداد معنوي بتنمية قيم الشجاعة للفرد والصبر والتضحية بالنفس والتعاون مع الآخرين والتحلي بالانضباط و طاعة القادة .

إعداد مادي : يتضمن تدريب أفراد الدرك الوطني على أساليب القتال و تكوينهم

وفق المناهج الحديثة جسديا من خلال الرياضة وفكريا بتلقينهم المبادئ العسكرية وقواعد الانضباط و العلوم العسكرية المختلفة ، وكذلك توفير المعدات القتالية و الهندسية اللازمة للدفاع على الدولة والمحافظة على أمنها .

كذلك يجب إدماج التكنولوجيات في ميدان الاستعلامات و تسيير و استغلال المعلومة لكي يتسنى الأداء الأمثل والفعال لمهمة الاستعلامات التي تعتبر المورد الأساسي لتجنب الاخلالات .

كما أنه يجب تطوير مجال التدريب باعتباره الحجر الأساس في المسائل المتعلقة بالموارد البشرية في الجيوش الحديثة ، كما تعرف منظومة التدريب الحديثة بأنها مجموعة الأدوات والأساليب والخبرات التي تستعمل لتدريب الأفراد بطريقة اقتصادية ودقيقة للوصول إلى مستوى معين من الكفاءة في الأداء مع توفير الوقت والجهد و التكاليف²⁷.

وعليه نقترح بعض التوصيات :

- ضرورة مواكبة التشريعات الجنائية بما يتناسب و التطور الاجتماعي في آفاق التطور الحضاري .
- قيام مراكز الأبحاث المختصة برصد الظواهر الاجتماعية و الممارسات السلوكية و النشاطات بمختلف صورها ، التي قد تشكل أضرارا بالقيم و المعايير الأخلاقية .
- توعية الجمهور بواسطة وسائل الإعلام عن مخاطر الجريمة و المساهمة في خلق رأي عام مدرك لأبعاد المسؤولية الأمنية المعاصرة .
- ضرورة الاهتمام بدور المصالح الأمنية في الوقاية من الجريمة من خلال التطوير المستمر لسلح الدرك الوطني و جهاز الأمن الوطني و تنمية دورهما المتكامل في المحافظة على النظام و الأمن العموميين في الدولة الجزائرية .

الهوامش :

- 1- أنظر: مجلة الدركي عدد 9 لشهر مارس 2004 ، ص 2 .
- 2- أنظر: مجلة الدركي العدد 9 لشهر مارس عام 2004 ، ص 10 .
- 3- أنظر: المرسوم رقم 62 – 19 المؤرخ في 23 أوت عام 1962 المتعلق بإنشاء الدرك الوطني.
- 4- أنظر: المرسوم الرئاسي رقم 09 – 143 المؤرخ في 27 أفريل عام 2009 المتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه في الجريدة الرسمية ، العدد 26 مؤرخة في 3 ماي عام 2009 ، ص 17 .
- 5- أنظر: المرسوم الرئاسي رقم 109/77/أ.ع/س بتاريخ 17 نوفمبر عام 1977 .
- 6- أنظر: المرسوم الرئاسي رقم 91/04/رج المؤرخ في 8 جانفي عام 1991 والمرسوم الرئاسي رقم 09 – 143/رج بتاريخ 27 أفريل عام 2009 .
- 7- أنظر : المرسوم الرئاسي رقم -04 183 المؤرخ في 26 جوان عام 2004 المتضمن إحداث المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك وتحديد قانونه الأساسي في الجريدة الرسمية العدد 41 مؤرخة في 27 جوان 2004 .
- 8- أنظر المادتين 2 و 3 من المرسوم الرئاسي المتعلق بمهام الدرك الوطني وتنظيمه لعام 2009 المذكور أعلاه .
- 9- أنظر المادة 8 من دستور 1963 و المواد من 82-85 من دستور 1976 و المادة 24 من دستور 1989 و الفقرة 27 من المادة 122 و الفقرة 7 من المادة 123 من دستور 1996 .
- 10- أنظر : مساهمة البرلمان في ترقية ثقافة الدفاع و الامن العموميين ، مجلة الوسيط ، وزارة العلاقات مع البرلمان ، العدد 10 ، عام 2013 ، ص 252 .
- 11- أنظر : عبد الغني بشينة ، إعداد الدولة للدفاع ، مجلة الجيش ، العدد 587 ، جوان 2012 ، ص 26 .

- 12-أنظر: المرسوم الرئاسي رقم 143-09 المؤرخ في 27 أفريل عام 2009 المتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه في الجريدة الرسمية العدد 26 ، مؤرخة في 3 ماي عام 2009 ، ص 17.
- 13-أنظر: كروود عبد الحميد ، السباق ضد الجريمة ، مجلة الدركي العدد 16 نوفمبر عام 2008 ، مجلة ثقافية إعلامية تصدر عن قيادة الدرك الوطني ، ص 1 .
- 14-أنظر: مجلة الدركي العدد 9 لعام 2006 ، ص 14.
- 15-أنظر: مجلة الدرك الوطني العدد 7 ديسمبر عام 2005 ، ص 12.
- 16-أنظر: القانون رقم 98 – 04 المؤرخ في 15 جوان عام 1998 في الجريدة الرسمية العدد 44 ، مؤرخة في 17 جوان 1998 ، والمتعلق بحماية التراث الثقافي ، ص 3.
- 17-أنظر: مجلة الدركي العدد 23 الصادرة في فيفري عام 2011 ، ص 27 .
- 18-أنظر: بلقاسم عميروش ، البرلمان و سياسة الدفاع و الأمن الوطني ، مجلة الفكر البرلماني ، مجلة متخصصة في القضايا و الوثائق البرلمانية تصدرها مجلس الأمة ، الجزائر ، العدد 5 ، أفريل عام 2004 ، ص 72 .
- 19-أنظر: مجلة الجيش العدد 617 الصادرة عن مؤسسات المنشورات العسكرية وهي مجلة شهرية ، ديسمبر عام 2014 ، ص 61.
- 20-أنظر: لوثن حسين و مقاوسي صليحة ، الظاهرة الاجرامية في الجزائر بين التحليل والتفكير ، مجلة الدركي عدد 22 أوت عام 2010 ، ص 38 .
- 21-أنظر: مجلة الدركي العدد 25 الصادرة في ماي عام 2012 ، ص 14 .
- 22-أنظر: قيرداوي ، التكنولوجيا والجريمة المستحدثة ، مجلة الدركي ، العدد 16 نوفمبر عام 2008 ، ص 14 .
- 23-أنظر : فتيحة بن ناصر ، الحد من الضمانات الإجرائية للمتهمين بالجرائم الإرهابية ، دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2011 ، ص 31 .

24-أنظر: مجلة الجيش العدد 597 ، أكتوبر 2011 ، ص 22 .

25-أنظر: مجلة الدركي العدد 21 لشهر مارس عام 2010 ، ص 1 .

26-أنظر : مجلة الجيش العدد 587 جوان 2012 ، ص 14 .

27-أنظر : مجلة الجيش العدد 587 جوان 2012 ، ص 23 .

المراجع :

- مجلة الدركي العدد 9 لشهر مارس 2004.

- المرسوم رقم 62 – 19 المؤرخ في 23 أوت عام 1962 المتعلق بإنشاء الدرك الوطني.

- المرسوم الرئاسي رقم 09 – 143 المؤرخ في 27 أفريل عام 2009 المتضمن مهام

الدرك الوطني وتنظيمه في الجريدة الرسمية ، العدد 26 مؤرخة في 3 ماي عام 2009 .

- المرسوم الرئاسي رقم 109/77/أ.ع/س بتاريخ 17 نوفمبر عام 1977 ، غير منشور

في الجريدة الرسمية .

- المرسوم الرئاسي رقم 91/04/رج المؤرخ في 8 جانفي عام 1991 ، غير منشور في

الجريدة الرسمية .

- مساهمة البرلمان في ترقية ثقافة الدفاع والأمن العموميين ، مجلة الوسيط ،

وزارة العلاقات مع البرلمان ، العدد 10 ، عام 2013.

- عبد الغني بشينة ، إعداد الدولة للدفاع ، مجلة الجيش ، العدد 587 ، جوان

2012.

- كروود عبد الحميد ، السباق ضد الجريمة ، مجلة الدركي العدد 16 نوفمبر عام

2008 ، مجلة ثقافية إعلامية تصدر عن قيادة الدرك الوطني.

- مجلة الدركي العدد 9 لعام 2006 .
- مجلة الدرك الوطني العدد 7 ديسمبر عام 2005 .
- القانون رقم 98 -04 المؤرخ في 15 جوان عام 1998 ، الجريدة الرسمية العدد 44 والمؤرخة في 17 جوان 1998 ، والمتعلق بحماية التراث الثقافي .
- مجلة الدركي العدد 23 الصادرة في فيفري عام 2011.
- بلقاسم عميروش ، البرلمان وسياسة الدفاع والأمن الوطني ، مجلة الفكر البرلماني مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية تصدرها مجلس الأمة ، الجزائر ، العدد 5 ، أفريل عام 2004.
- مجلة الجيش العدد 617 الصادرة عن مؤسسات المنشورات العسكرية وهي مجلة شهرية ، ديسمبر عام 2014 .
- لوشن حسين ومقاوسي صليحة ، الظاهرة الإجرامية في الجزائريين التحليل و التفكير ، مجلة الدركي عدد 22 أوت عام 2010 .
- مجلة الدركي العدد 25 الصادرة في ماي عام 2012 .
- قيريداوي ، التكنولوجيا والجريمة المستحدثة ، مجلة الدركي ، العدد 16 نوفمبر عام 2008 .
- مجلة الجيش العدد 597 ، أكتوبر 2011 .
- مجلة الدركي العدد 21 لشهر مارس عام 2010 .
- مجلة الجيش العدد 587 جوان 2012 .
- المرسوم الرئاسي رقم 04-183 المؤرخ في 26 جوان عام 2004 المتضمن إحداث المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك وتحديد قانونه الأساسي في الجريدة الرسمية العدد 41 مؤرخة في 27 جوان 2004 .

- فتيحة بن ناصر ، الحد من الضمانات الإجرائية للمتهمين بالجرائم الإرهابية ، «دراسة مقارنة» ، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2011 .
- موسى جميل القدسي الدويك ، الإرهاب والقانون الدولي ، دراسة للجرائم الإرهابية الإسرائيلية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى ، فلسطين 2003 .